قناني الغاز البلاستك متى يهلّ هلالها؟

سمع الكثير من المواطنين عن توزيع قناني الغاز البلاستك بدلا من الاسطوانات الحديدية التي أصبح البعض منها غير صالح نتيجة ارتطامها بالأرض بعد أن يقوم الباعة برميها من سيارتهم ليستقبلها رصيف أو إسفلت يطعجها وهي بدورها تحمل قطعة منه ، الاسطوانات التي كثر الحديث عنها أين حل بها الدهر حيث تشاهد في بعض المناطق متراصة بصفوف متساوية مرتبة بألوانها الجميلة وبشكل منعزل عن الاسطوانات الحديدية "والمليئة بالزنجار والمتفعصة"من كل جانب .

□ بغداد / إيناس طارق

يقول البائع المتجول سلمان في منطقة البياع إن الحصول على القناني البلاستك من محطات الوقود ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى واسطة ليتم الحصول عليها كما أنها غير مرغوبة في بعض المناطق السكنية التي يفضلون الحديد على البلاستك رغم أن سعرها لايختلف كثيراً.

بينما قال المواطن أبو مازن من سكنة منطقة اليرموك إن القناني البلاستك أكثر أمانة وأقل متانة والكثير يعتبرها غير أمينة لهذا تعتبر غير مرغوبة في المنازل ،وأعتقد أن وزارة النفط لم توزع الكثير منها لتكون بديلا عن الاسطوانات الحديدية المتهالكه علماً أن الباعة المتجولين لايرغبون في بيعها وإنما نشاهدها فقط على الأرصفة قرب باعة البنزين لأنهم يحصلون عليها من بعض محطات الوقود .يذكر أن وزارة النفط أعلنت في وقت سابق عن مباشرتها استبدال اسطوانات الغاز الحديدية بأخرى بلاستيكية تم استيرادها من النرويج، في خطوة هي الأولى لاستبدال جميع اسطوانات الغاز في العراق. وإن "الوزارة باشرت توزيع الوجبة الأولى من الاسطوانات البلاستيكية بدلا من الاسطوانات الحديدية لتخفيف جزء من معاناة المواطن العراقي جراء استخدام الاسطوانات الحديدية"، مبينا أنه "سيتم استبدال جميع الاسطوانات الحديدية من دون مقابل على الرغم من ارتفاع الكلفة المالية لاستيرادها من دول المنشأ"، من جانبه قال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد إن "اسطوانات الغاز البلاستيكية تمتاز بالقوة والمتانة وغير معرضة للانفجار في حال تعرضها لضغط كبير"، مشيرا إلى أن "وزن الاسطوانة يبلغ بحدود خمسة كيلوغرامات ونصف وهي فارغة في حين يبلغ وزنها وهي مملوءة بالغاز١٧ كيلوغراما الذي يعادل وزن الاسطوانة الحديدية وهي فارغة". يذكر أن إحسان موسى غانم قال في تصريح سابق إن "الكلفة الإجمالية لاسطوانات الغاز البلاستيكية التي تم استيرادها من دولة النرويج تبلغ ٤٥ ألف دينار للاسطوانة الواحدة"، مبينا أن "الاسطوانات الجديدة تمتاز بكونها مصنعة من مواد مركبة من الفايبر كلاس والبولي اثيلين بتقنية عالية، إضافة إلى شفافية لونها الأمر الذي يتيح للمستخدمين رؤية الغاز السائل داخل الاسطوانة". "الاسطوانة البلاستيكية مجربة في العديد من دول العالم وخاصة السعودية التي تشابه أجواؤها أجواء العراق من حيث ارتفاع درجات الحرارة والظروف الجوية الأخرى"، مؤكدا أن "جميع دول العالم تسعى في الوقت الحاضر إلى استخدام هذه الاسطوانات باعتبارها من أحدث الاسطوانات التي تمتاز بكونها خفيفة الوزن وذات مواصفات جيدة".

وتابع غانم أن "استخدام هذا النوع من الاسطوانات الجديدة يقلل من حالات التلف والصيانة الناتجة من التداول السيئ للاسطوانات الحديدية بسبب ثقل وزنها وكلفتها العالية التي تكلف الشركة مبالغ مالية كبيرة"،بحسب تعبيره.

يذكر أن العراق يستخدم اسطوانات الغاز الحديدية التي تتميز بثقل وزنها، إضافة إلى أنها بدأت تتعرض للتلف بسبب قدمها واستخدامها من قبل الجماعات المسلحة في عمليات التفجير التي تستهدف المواطنين.

من المحرر

لو كنت في الحكومة ماذا سوف أفعل؟!

لو كنت في السلك الحكومي هل سوف أترك معاناة الناس وأنتظر موعد السفر إلى احدى الدول وأقضي أوقاتا بعيداً عن القال والقيل والصراع السياسي فأنا غايتي خدمة أبناء وطني لا أن أكون طرفا في السجالات السياسية "ولغة التهميش والإقصاء وتلفيق الاتهامات "ولا أن أكون طرفاً ضد طرف آخر لأننا نمثل قائمة واحدة أو كتلة سياسية ،وعندما يكتمل الشهر أعود لصرف راتبي المحدود الذي لايتجاوز الخمسة ملايين دينار "أحار" في تقسيمه بين إيجار شقتي المتواضعة في المنطقة الخضراء ودفع أجور الكهرباء التي لاتنطفىء لان خطي ذهبي والقسم الباقي أنفقه في شراء الرز البسمتي والطحين الإماراتي وبعض الحاجيات الضرورية التي قد يحتاجها أفراد حمايتي مثل الشاي والقهوة لأنهم يسهرون على راحتي ساعة يقظتي ونومي .

حياة قد تكون متعبة من التفكير لأنني سوف أكرسها في سبيل خدمة المواطن الذي يحتاج إلى الكثير من الخدمات وتوفير مفردات البطاقة التموينية وتجهيزه بالمشتقات النفطية لانخفاض درجات الحرارة ، لكن الوضع الآن لايسمح بأن أقوم بالتصليحات الإدارية وتغيير القواطع البلدية وحث الأمانة على إكمال تبليط الشوارع بدلا من ترقيعها ومراقبة السلع الغذائية التي تدخل إلى الأسواق وخضوعها للفحص والرقابة الصحية ، سوف أكون سندا لقواتنا الأمنية من خلال توفير المعلومات الاستخبارية والتعاون المشترك بين وزارتنا والقبض على العملاء المندسين في حكومتنا الوطنية والعمل من اجل الحفاظ على وحدتنا الوطنية ،الأمر صعب ويحتاج إلى خبراء في كل المجالات يعطونني خبراتهم في اختيار أماكن لتصميم العمارات السكنية وحل أزمة السكن ومخطط مالي لرفع سلم الرواتب الموظفين والمتقاعدين وتقليل رواتب المسؤولين الذين لايفعلون شيئا سوى إثارة المشاكل وإلهاء الرأي العام وخلق الأزمات السياسية بإثارة قضية لأحد المسؤولين الكبار وإشهار الكارت الأحمر بوجهه ، وتدخل الطيبين لحل الأزمة بينهم وهذه الأزمة تسحب معها أزمات اقتصادية وترفع من سعر الدولار ورفع أسعار المواد الغذائية وسد الطرق وانتشار القوات الأمنية بشكل واسع وتأخير الناس عن الولوج إلى منازلهم والبقاء ساعات طوالاً من الانتظار الطويل في سياراتهم أو السير راجلين وكأنهم في سباق مستمر مع الحدث الذي لايعرف متى ينتهي ،ولهذا سوف أعاود التفكير وأتساءل مرة أخرى لو كنت في الحكومة ماذا كنت افعل؟!

شؤون الناس

إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب

تحية وتقدير

نحن لفيف من الحراس القضائيين التابعين إلى مجلس القضاء الأعلى نطالب بالتعيين الفوري على ملاك وزارة الداخلية الدائم علما إن خدمتنا الفعلية ثماني سنوات ونحن مقبلون على السنة التاسعة،ونحن لحد الآن لم نثبّت ورواتبنا قليلة ومحدودة جدا (٦٥٠ ألف دينار) لا تكفي في هذه الظروف المعيشية الصعبة ونحن اقل راتب بالقياس مع رواتب الشرطة في وزارة الداخلية وحتى الدفاع وبقية الوزارات وحتى الـ (أف بي أس) في وزارة العدل أصبحت رواتبهم ٩٥٠ ألف دينار و هم مثبتون على الملاك الدائم ومع الأسف الشديد نحن أكثر خطورة ولكن اقل راتبا وعلى عقد وقتي ولقد قدمنا الكثير من الشهداء من الحراس القضائيين للقضاء العراقي ،لهذا نطالب بشدة بالزيادة في الراتب وصرف الفروقات وكل المستحقات والتثبيت أسوة بالحراس في الداخلية والدفاع وبقية الوزارات والإسراع بإجراءات التعيين على الملا ك الدائم .

■ إخوانكم من الحراس القضائيين

■ إلى وزير الكهرباء .. مع التحية

نحن لفيف من ذوي العقود في وزارة الكهرباء، لقد ذقنا الأمرين إذ ليس لنا أي يوم إجازة وطبعاً نحن نواصل العمل حتى ولو كان ليلاً على مصابيح السيارات وفي المناطق الحدودية. نحن نشكوك أمرنا ونرجو منك النظر بتحويلنا إلى الملاك الدائم لأن لنا عوائل ونسكن بيوتا مؤجرة ومرت على عقودنا سنوات ولكن ليس هناك مجيب... لقد قطعت على نفسك عهداً بمعالجة أزمة الكهرباء ونحن معك إن شاء الله إلى النهاية ونرجو منك النظر إلى طلباتنا فلا يوجد لنا أي يوم إجازة.. والله ينصرك ويوفقك في إدارة وزارتك.

مع الشكر والتقدير

■ إلى مجلس محافظة بغداد

برغم الإجراءات التي تتخذها المجالس البلدية في مناطق بغداد والمحافظات إلا أن أصحاب المولدات الأهلية لم يلتزموا بالتعليمات الصادرة من هذه المجالس ..! وخاصة موضوعة التعويض عن الكهرباء الوطنية أو سعر الأمبير.. المطلوب المزيد من الإجراءات الرادعة لإيقاف جشع هؤلاء وإيقاف استغلالهم مصائب المواطنين ،إذ ما من شارع من شوارع بغداد خال من المطبات والحفر..! وإصلاح هذه المطبات والحفر لا يتطلب الكثير إذا ما أبدت مديرية الطرق في أمانة بغداد رغبة حقيقية لإصلاحها.. أليس كذلك ؟!

■ إلى دائرة التقاعد

المواطن نافع مكطوف من بغداد بعث برسالته يشكو فيها أن وزارة المالية ما زالت تحول دون نيل استحقاق الموظف الترقية التي يستحقها وفقا لمدة خدمته في الوظيفة والدرجة التي يخدم فيها، الأمر ينعكس على الذين أحيلوا إلى التقاعد بناء على طلبهم أو لبلوغهم السن التقاعدية . وفي هذه الحالة تغمط حقوقهم في ترقيات لسنين عديدة كان من حقهم المطالبة بها .لذلك ما يأمله من وزارة المالية أن تأخذ هذا الأمر بما يستحق من خلال احتساب مدد الاستحقاق عند احتساب الراتب التقاعدي.. مع جزيل الشكر.

مشكلة السكن

الكثير من المواطنين يتساءلون بعد فترة الثماني سنوات التي مضت على التغيير، هل حقاً إن الحكومة لا تستطيع الإيفاء بوعودها التي أطلقتها بحل مشكلة السكن بتوفير سكن لائق لكل عراقي خلال السنوات الخمس القادم؟!

لقد سمعنا بهذه الوعود منذ أكثر من خمس سنوات بأن وزارة الإسكان والإعمارستباشر إنشاء العديد من المشاريع السكنية الجديدة لتوزيعها على الموظفين المستحقين وعوائل الشهداء والمتضررين السياسيين الذين لا يمتلكون سكناً حتى الآن.. وبرغم مرور هذه السنوات ما زال موظفو الدولة المستحقون ينتظرون إنجاز هذه المشاريع- المزعومة- دون جدوى.. ولا ندري هل هي مجرد وعود تخديرية ، لاسيما ان الموظف حتى لو كان يمتلك قطعة أرض سكنية فانه غير قادر على بنائها بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل كبير ومرهــق.. فقد وصل سعر (دبل) الطابوق على سبيل المثال إلى أكثر من مليون دينار، وسعر (دبل) الرمل إلى (٦٠٠) ألف دينار وهكذا أسعار الحصى والحديد والسمنت.. ولانعلم متى سيتحقق ذلك الحلم بإنجاز المشاريع السكنية الموعودة؟!

إلـــى أمـانـــة بـغـداد

■ العديد من المواطنين يطالبون بلدية الغدير بضرورة معالجة المنخفض الموجود في الشارع الرئيس عند نقطة التفتيش القريبة من حي الزهراء كونه أصبح سببا مباشرا للزحام المروري إذ يتسبب في تشابك السير ويجبر أصحاب السيارات على التوقف ويزيد الأمور تعقيدا، إن الطريق يعتبر من الطرق الحيوية والذي تستخدمه الشاحنات الكبيرة في أوقات ما بعد الظهر فتتفاقم المشكلة فيه ويدفع المواطن ثمن ذلك من وقته وجهده مع العلم إن المنخفض لا تزيد مساحته على بضعة أمتار ويمكن معالجته بتسويته.

■ المحلة ٨٤٠ وشقها السكنية الواقعة ما بين الحبيبية ومدينة الصدر (الداخل) ما زالت تحتاج الى الكثير من العناية والاهتمام من قبل الدائرة البلدية المختصة، فرغم التخطيط الهندسي المدروس وصغر المساحة المقامة عليها، لكنها مازالت تشكو مسألة عدم تعبيد المساحات فيما بينها إضافة إلى المساحات الخضر التي يتوجب زراعتها في الفضاءات الفارغة لتعطي للمكان جمالية أكثر إضافة إلى أن جدران بعض الشقق المقابلة للشارع العام تبدو عليها آثار العمليات المسلحة التي اجتاحت المنطقة قبل سنتين.

طلبـة الكليـات الأهليـة ومشـكلة التوظيـف

المواطن احمد كوزي في رسالته يطالب وزارة التعليم العالي بالعمل على حث الدولة ومؤسساتها على عدم التفريق بين حملة الشهادة الجامعية إذ إن خريجي الكليات الأهلية دائما ما يتم تفضيل خريجي الجامعات الحكومية عليهم، عند التقديم لإشغال الوظائف. وهذه الظاهرة شكلت إحباطا لدى خريجي الكليات الأهلية وان هناك العديد منهم لم يحظ بوظيفة أسوة بالبقية، لذلك يطالب تدخل وزارة التعليم العالي بهذا الشأن ووضع آلية يمكن أن تحقق العدالة بين الخريجين وإلا ما جدوى فتح الكليات الأهلية إن لم تعتمد شهاداتها من الدوائر الرسمية؟ !

المفصولون السياسيون

لجنة احتساب خدمة المفصولين السياسيين في وزارة التعليم العالي بعثنا لها برسالة احد المواطنين من الذين يراجعونها من محافظة البصرة ويذكر فيها أن اللجنة لا تبدي الاهتمام اللازم لمراجعيها من المفصولين السياسيين من اجل احتساب خدمتهم الوظيفية.

ويذكر في رسالته التي طلب فيها عدم الإشارة إلى اسمه إن اللجنة كثيرا ما تتذرع بفقدان المعاملة ما يستدعي البدء من جديد في جمع المستمسكات المطلوبة لذلك يرجو إبداء التسهيلات لشريحة المفصولين السياسيين والإسراع في إنجاز معاملاتهم لاسيما إنهم من الذين دفعوا ثمنا باهظا أيام العهد السابق.

وزارة التجارة .. استفسار

يذكر المواطنون في منطقة الدورة من سكنة المحلات: ٨٣٨-٨٤٠-٨٣٠ في الرسالة التي بعثوا بها : منذ خمسة أشهرمتتالية لم يتسلموا من وكلاء المواد الغذائية حصة الصابون الأمر الذي دفع البعض منهم إلى توجيه الشك نحو الوكيل بسبب أن الصوابين والمساحيق توزع في محلات عديدة ومنها منطقة الكرادة . لذلك يطالبون في الرسالة التي بعثوا بها وزارة التجارة بالتحقق من الموضوع، لكي يكون المواطن على بينة من أمره إضافة إلى تبرئة ذمة الوكيل الذي ذكرنا بأنه صار مثار شك في هذه المحلات .مع جزيل الشكر والتقدير.

المواطن أبو قتيبة

شكاوى

قاطع الرشيد.. يرجى الانتباه

ليس من مظاهر الحضارة والتطور والارتقاء بالخدمات وضع حاويات النفايات في الجزرات الوسطية ،كما هو موجود في سوق حي الجهاد ،فبدلا من الزهور والنافورات وضعت حاويات حديدية في وسط الشارع ،ويقوم عمال البلدية بإحراقها ،علما إن هذا الشارع يربط مناطق عديدة مع بعضها وهو شارع السوق الرئيس لمنطقة يبلغ عدد سكانها ١٦٠ ألف نسمة .

منطقة الكريمات

أهالي منطقة الكريمات محلة ٢١٥ يتمنون أن يناموا براحة واستجمام ليلة واحدة بسبب أصوات الكلاب السائبة التي لايحلو لها النباح إلا في الليل بسبب تراكم أكوام النفايات في نهاية كل شارع سكني ،أهالي المحلة يطلبون إعادة النظر بحملة رفع النفايات التي لايعرفون متى تبدأ ومتى تنتهي وكل يوم تزداد وإذا جاءت سيارات البلدية فإن أهالي المحلة يستقبلونها بكل حفاوة وترحيب .

الاقتصادي في الموصل يناشد المحافظة

سكان حي الاقتصاديين يشكون كثرة التجاوزات من قبل بعض الأهالي على الأراضي الحكومية ،إضافة إلى كثرة الحيوانات السائبة وانتشار المراعي الجوالة وقيام مالكيها بالتطاول على سكان الحي ،علما انه تم تقديم عدة شكاوى إلى محافظة نينوى لكن دون جدوى وعدم اخذ الموضوع على محمل الجد ، الأهالي يطلبون من المحافظة القدوم إلى الحي لرؤية ما يحدث بأنفسهم لأن المشاكل لا تنتهي بين المتجاوزين والسكان الأصليين وقد وصلت إلى إطلاق النار في بعض الأحيان.

وزارة الداخلية .. متى الحل ؟

تنتشر في بعض أسواق بغداد بضائع عجيبة غريبة الأنواع والأشكال ،كالأدوات الاحتياطية الخاصة ببعض أنواع السيارات والسلع الكهربائية التي يكون البعض منها مسروقا وهي غير خاضعة لمراقبة ومتابعة الأجهزة الأمنية وأحيانا كثيرة تكون هذه الأسواق أمام أنظار وحماية القوات الأمنية ،الأمر يحتاج إلى التفتيش عن عائدية هذه المواد والأدوات الاحتياطية التي يتجاوز سعرها آلاف الدنانير ومنها سوق في مناطق التاجي والكاظمية وبغداد الجديدة .

أمانة بغداد .. متى يكمل العمل ؟

مشروع تبليط بعض الشوارع الرئيسة في منطقة البتاوين ببغداد جيد لكن متى يكمل تبليط الشوارع وإكمال الأرصفة التي تغلف بالحجر المقرنص فمنذ عدة شهور والعمل لم يكتمل وأصحاب المحال يرجون الأمانة الإسراع في إكمال العمل لأنهم أصحاب عوائل و إن تأخير التنفيذ جعلهم يعانون كسادا اقتصاديا وهم أصحاب عوائل ويدفعون إيجارات لأصحاب العمارات.

وزارة المالية .. لماذا ؟

مجموعة من المتقاعدين يتساءلون لماذا ترفض وزارة المالية زيادة رواتبهم بحجة عدم وجود وفورات مالية وتأجيل الزيادة حتى إشعار آخر ؟ المتقاعدون يؤكدون أنهم بحاجة إلى الزيادة لأن أسعار السوق والمواد الغذائية ترتفع يوما بعد يوم إضافة إلى زيادة أسعار إيجارات المنازل وهم بحاجة إلى مناقشة جديدة لمعاناتهم .

محلة ٨٥٨

مجموعة من سكان محلة ٨٥٨ زقاق ٦٥ يشكون كثرة النفايات المتراكمة أمام منازلهم وعدم تبليط الشوارع الأمر الذي يسبب لهم معاناة مستمرة في كيفية الخروج من المنطقة والذهاب إلى أعمالهم ،أما الأطفال وكيف يذهبون إلى المدارس فهذا له حديث آخر وهم يأخذون إجازات طويلة في حالة طفح المجاري المستمر، أهالي الحي يتمنون النظر في أمرهم .

منطقة الحمدانية

أهالي منطقة الحمدانية القريبة من منطقة الرضوانية يناشدون أمانة بغداد تبليط شارع واحد فقط ليساعدهم على السير في شوارعهم غير المبلطة والطينية ،الأهالي يقولون إنهم يعانون الأمرين بسبب محاولتهم الذهاب إلى أعمالهم كل يوم وهم سبق أن ناشدوا الجهات المعنية التدخل بالأمر لكن لا إجابة منذ عدة سنوات وهم على نفس الحال ولاتغيير في واقع حالهم

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

info@almada-group.com